العرب
الأربعاء 2020/01/29
السنة 42 العدد 11601

بريكست يعيد شبح انفصال أسكتلندا عن المملكة المتحدة

الأسكتلنديون يضغطون من أجل استفتاء ثان لتقرير المصير

يعيد إتمام إجراءات بريكست هذا الأسبوع معركة استقلال أسكتلندا إلى الواجهة، حيث من المرتقب أن يكثف الانفصاليون ضغوطهم على الحكومة البريطانية من أجل إرغامها على السماح لهم بتنظيم استفتاء ثان يخوّل لهم تقرير مصيرهم بعد خروج المملكة من التكتل الأوروبي.

تعبئة متواصلة للمطالبة باستفتاء ثان

لندن – تستعدّ المملكة المتحدة لإنهاء عضويتها هذا الأسبوع في الاتحاد الأوروبي بعد أزمة بريكست التي دامت أكثر من ثلاث سنوات، لتفتح لندن فترة جديدة حُبلى بالتحديات لاسيما على الصعيد التجاري وكذلك على مواجهة النزعات الانفصالية.

فمن المنتظر أن تكثّف أسكتلندا الضغوط على المملكة من أجل الدفع نحو إجراء استفتاء ثان على مسألة استقلالها عن المملكة.

وبعد مرور حوالي ست سنوات على بتّ مسألة الانفصال عن المملكة المتحدة في صناديق الاقتراع، أعطى بريكست دفعا جديدا لأنصار استقلال أسكتلندا المصممين على إعادة فتح النقاش، بالرغم من موقف لندن الحازم بهذا الصدد والرافض للذهاب في أي اقتراع جديد.

ومع اقتراب الموعد المحتوم بعد سنوات من التأجيل، لا يلقى خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي قبولا في أسكتلندا وأيرلندا الشمالية، المقاطعتين اللتين صوتتا ضد بريكست في استفتاء 2016، ما يثير مخاوف من حصول انشقاقات في وحدة البلاد.

> إذا سمحت لندن بتنظيم استفتاء حول استقلال أسكتلندا فإن استطلاعات الرأي لا تعكس أي غالبية واضحة لأي من الطرفين

ويرى الاستقلاليون أن هذا الخيار التاريخي يستدعي معاودة استشارة الأسكتلنديين الذين صوتوا بنسبة 55 بالمئة للبقاء ضمن المملكة المتحدة في استفتاء جرى عام 2014.

ويقولون إن بعض سكان المقاطعة الذين صوتوا بنسبة 62 بالمئة ضد بريكست بدلوا موقفهم وباتوا يؤيدون أن تشق أسكتلندا طريقها بنفسها بعد أكثر من 300 عام من الوحدة، ما يسمح لها نظريا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وأوضح كريستوفر كلاناتشان الذي صوت عام 2014 ضد الانفصال عن المملكة المتحدة، في غلاسكو خلال تظاهرة من أجل الاستقلال "أظهر بريكست مشكلة حقيقية في الدستور البريطاني، هو أن أسكتلندا تصوّت من أجل أمر من غير أن يكون لذلك أي مفعول".

وشددت رئيسة الوزراء الأسكتلندية نيكولا ستورجون التي تتزعم "الحزب الوطني الأسكتلندي" الاستقلالي، الضغط على الحكومة البريطانية لحملها على تنظيم استفتاء ثان حول الاستقلال.

وبعثت رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني المحافظ بوريس جونسون، الذي يعدّ بطل بريكست بلا منازع، ضمّنتها طلبا رسميا بهذا الصدد، معتبرة أن فوز حزبها الساحق في الانتخابات التشريعية في ديسمبر هو بمثابة تفويض مُنح لها من أجل المطالبة باستفتاء ثان من أجل "تقرير المصير".

ولكنّ زعيم المحافظين يرفض ذلك بشكل قاطع، معتبرا أنه "سيطيل الركود السياسي الذي عرفته أسكتلندا خلال العقد الماضي".

وفي رده على دعوات الانفصال الجديدة قال جونسون في ديسمبر إن الغالبية في البرلمان البريطاني تريد مقاومة دعوات إلى تقسيم المملكة المتحدة، مشيرا إلى مطالبة النواب القوميين عن أسكتلندا في مجلس العموم بإجراء استفتاء جديد.

وقال جونسون الذي حقق حزبه نصرا كبيرا في الانتخابات الأخيرة الحاسمة لبريكست إن "معظم الأعضاء الموقّرين في هذا المجلس يعتقدون أننا يجب أن نقاوم دعوات هؤلاء الذين سيقسمون المملكة المتحدة، ونحن باعتبارنا برلمان المملكة المتحدة يجب أن ندافع بأدب واحترام عن الشراكة وعن هذا الاتحاد".

ولكن نيكولا ستورجون اتهمت المحافظين الحاكمين بتجاهل إرادة الشعب وكتبت في تغريدة لها على تويتر "المشكلة بالنسبة للمحافظين أنهم كلما حاولوا منع الديمقراطية، غذّوا دعم قضية الاستقلال".

وأمام تصلّب الحكومة، قد تحاول السلطات المحلية الأسكتلندية اللجوء إلى القضاء، لكن الخبراء يرون أن مثل هذا المسعى قلّما لديه فرص في النجاح خاصة في هذه الفترة التي ستواجه فيها المملكة تحديات كبيرة بعد الخروج من التكتل الأوروبي.

ورأت الجمعية البريطانية للقانون الدستوري أن "مسألة إجراء استفتاء ثان أم لا وبأيّ شروط، شأن سياسي يلقى حلاً على الساحة السياسية".

وصرّح زعيم الحزب الوطني الأسكتلندي في البرلمان البريطاني إيان بلاكفورد في مقابلة أجرتها معه صحيفة هيرالد أن وزراء حكومة جونسون المحافظين قالوا له في أحاديث خاصة إنه سيكون من "الصعب على المدى البعيد" على الحكومة البريطانية أن تستمرّ في خطها.

ورأت أستاذة السياسة المحلية في جامعة إدنبره نيكولا ماك إيوين أنه إذا ما ظهرت غالبية واضحة مؤيدة لاستفتاء جديد، فسيتحتم على الأرجح على الحكومة البريطانية القبول بذلك.

وفي الأثناء تجري تظاهرات مطالبة بالاستقلال في شوارع إدنبرة وغلاسكو.

وتحدى حوالي ثمانين ألف شخص البرد القارس والأمطار الغزيرة في يناير الجاري دفاعا عن قضيتهم، رافعين أعلاما أسكتلندية زرقاء وبيضاء.

وفي حال سمحت لندن في نهاية المطاف بتنظيم استفتاء، فإن استطلاعات الرأي لا تعكس أيّ غالبية واضحة لأيّ من الطرفين. وقالت ماك إيوين "حصل دفع في اتجاه الاستقلال، لكنه كان متواضعا واقتصر بشكل رئيسي على الذين صوّتوا من أجل البقاء في الاتحاد الأوروبي".

الأمم المتحدة ترصد انتهاكات تركية لحقوق الإنسان

بروكسل – اجتمع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الثلاثاء لمراجعة سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان منذ آخر تقرير دوري شامل في سنة 2015.

وترمي هذه المراجعة إلى الوقوف على وضعية حقوق الإنسان في أنقرة من خلال التطرق إلى مجموعة من الملفات على غرار تلك التي تتعلق بجرائم الكراهية وحقوق المثليين والأقليات وكذلك حرية الصحافة.

ويهدف الاجتماع كذلك إلى مراجعة المشهد الحقوقي في تركيا في الفترة التي شهدت محاولة الانقلاب في العام 2016.

وتلت هذه المحاولة حالة طوارئ دامت سنتين استخدمت فيها السلطات إجراءات أمنية مشددة تم خلالها إيقاف الآلاف من الأشخاص واعتقالهم بحجة انتمائهم إلى حركة غولن المتهمة بالتخطيط للانقلاب الفاشل.

ويقول منتقدو حكومة حزب العدالة والتنمية الإسلامي إنها استغلت حالة الطوارئ لتفرض قيودا على خصومها السياسيين، ووصل الأمر بالسلطات التركية حد إقصاء بعض هؤلاء من المشهد السياسي.

وأثّرت الحملة الصارمة على الصحافيين ونشطاء المجتمع المدني في تركيا، حيث حوكم الكثيرون بتهم تزعم دعمهم للإرهاب بسبب انتقادهم لسياسات الحكومة في ملاحقتها لأبناء حركة غولن وقمع الحركة السياسية الكردية.

وصنفت لجنة حماية الصحافيين تركيا كأكبر بلد يسجن الصحافيين في العالم بعد الصين وذلك لمدة ثلاث سنوات إلى حدود سنة 2019، حيث سجنت الصين 48 صحافيا بينما لم تسجن تركيا سوى 47.

وأدت سياسة إغلاق وسائل الإعلام المعارضة وإسكات أصوات الصحافيين المعارضين في تركيا والإبقاء على "المطيعين" لنظام الرئيس رجب طيب أردوغان إلى خلق مناخ لا يمكّن الإعلاميين من انتقاد العمليات العسكرية الثلاث التي شنتها تركيا عبر الحدود في سوريا والعمليات التي استهدفت الأكراد في جنوب شرق البلاد.

وقالت الصحافية وناشطة المجتمع المدني، نوركان بيسال، في كلمة ألقتها خلال اجتماع للمرصد الدولي لحقوق الإنسان "أصبحنا نمارس الرقابة على أنفسنا بسبب هذه المخاوف. على سبيل المثال، قبل المجيء إلى هنا، سألت نفسي ما إذا كنت أستطيع توظيف كلمات معينة، أو إذا ما كان ينبغي أن أستخدم مصطلح 'غزو' أو 'حرب'، لأن كلمة الحرب محظورة في تركيا. يؤثر كل ما أقوله على حياتي وعلى حياة عائلتي وأطفالي".

وفي خطوة أخرى أثارت انتقادات واسعة، رفضت مديرية الاتصالات الرئاسية في تركيا إصدار بطاقات صحفية للصحافيين العاملين في بيرغون وإيفرينسيل، وهما منفذان صحفيان مهمان.

وقال رئيس تحرير موقع "أحوال تركية" ياوز بيدر في هذا الصدد إنه "لا يمكن لأيّ سلطة أن تقرر من هو الصحافي، ويجب أن يكون هذا المجال منفصلا عن السلطة".

> اجتماع مجلس حقوق الإنسان يهدف إلى مراجعة المشهد الحقوقي في تركيا خلال الفترة التي شهدت محاولة الانقلاب في 2016

وردا على انتقاد سجلّ تركيا بشأن حرية الصحافة في اجتماع الثلاثاء، قال السفير التركي فاروق كايماكشي إن الحق في حرية التعبير لا يغطّي ما أسماه دعاية للإرهاب، مضيفا أن بعض أعضاء حركة غولن المحظورة كانوا يمرون كصحافيين.

وفي كلمته أمام لجنة المنظمة الدولية لحقوق الإنسان، قال رئيس مؤسسة حقوق الإنسان في تركيا، سيبنيم كورور فينكانسي، إن انتهاكات الحقوق والحريات في تركيا أصبحت شائعة بسبب "إهمال جميع الضمانات الإجرائية".

وستعلن المفوضية توصياتها الخميس.

وفتحت البيانات والأرقام الصادرة عن بعض المنظمات الأممية التي تشير إلى انتهاكات جسيمة بحقوق الإنسان في تركيا الباب أمام تكثيف جمعيات ومنظمات أخرى دولية لجهودها من أجل إنهاء هذه المعضلة.

وتحاول السلطات في أنقرة التي تكثف من تحركاتها بهدف تعزيز نفوذها في كلّ من سوريا وليبيا إحكام قبضتها على المؤسسات الإعلامية ومنع مكونات المجتمع المدني من معارضة السياسات التي يرسمها الرئيس أردوغان.

بولتون ينعش حظوظ الديمقراطيين في إطاحة ترامب

واشنطن – في تطور لافت في قضية عزل الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أثار تقرير لصحيفة نيويورك تايمز الأحد حول التفاصيل التي يعرفها مستشار الأمن القومي السابق جون بولتون عن قضية أوكرانيا جدلا واسعا لاسيما أن شهادة من بولتون قد تقلب موازين القوى داخل مجلس الشيوخ الذي سيكون له الكلمة الفصل في القضية.

وحسب ما نقلته نيويورك تايمز فإن بولتون الذي كتب في مسودة أولية لكتابه المقبل، أن ترامب أخبره أن الإفراج عن المساعدات العسكرية والأمنية لأوكرانيا سيبقى رهين مساعدة حكومة كييف في التحقيقات التي طالب بها ترامب والتي تستهدف خصمه في الانتخابات الرئاسية المقبلة نائب الرئيس السابق جو بايدن وغيره من الديمقراطيين.

> ترامب أخبر بولتون أن الإفراج عن المساعدات العسكرية لأوكرانيا رهن مساعدة كييف في تحقيقات ضد جو بايدن

ويرى مراقبون أن شهادة مثل هذه من مستشار الرئيس الجمهوري السابق قد تلحق ضررا كبيرا بشعبية ترامب وقد تؤدي في النهاية إلى عزله بالفعل في حال ترك الجمهوريون الحسابات جانبا.

وأثارت التفاصيل التي يعلمها بولتون فضول الديمقراطيين الذين يدفعون نحو استدعائه للإدلاء بشهادته في مجلس الشيوخ.

وكان الديمقراطيون في مجلس النواب قد طالبوا بولتون بالإدلاء بشهادته في تحقيقاتهم، لكن بولتون تجاهل الطلب، مشيراً إلى أمر صادر عن ترامب يمنعه وغيره من المسؤولين في الإدارة من التعاون في هذا الملف.

ودفعت حجج بولتون مجلس النواب إلى توجيه تهم إلى ترامب بعرقلة عمل الكونغرس، ومطالبة مجلس الشيوخ باستدعاء شهود رئيسيين، بمن فيهم بولتون ورئيس أركان البيت الأبيض بالإنابة، مايك مولفاني.

ومع ذلك فإن الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، التي لا تبدي أي معاندة للبيت الأبيض، حالت دون تحقيق طلب مجلس النواب في محاولة من رفاق ترامب لإصدار تبرئة لمرشحهم في انتخابات الخريف الرئاسية المقبلة.

ولكن تقرير الصحيفة الأميركية أعاد زخما إلى جهود الديمقراطيين في إقناع أربعة جمهوريين على الأقل في مجلس الشيوخ بالتصويت لصالح اقتراح استدعاء الشهود، وهو الحد الأدنى الذي يحتاجونه لنجاح هذا التصويت.

ومن المتوقع أن يتم هذا التصويت في الأيام المقبلة خلال الأسبوع الثاني للمحاكمة.

ومن الواضح أن بولتون الذي كتب روايته عن القضية في كتاب سيصدر قريبا في الأسواق، سيتسبب في متاعب كثيرة للرئيس الجمهوري وفريق دفاعه لأنه بحكم منصبه، مطلع على أسرار الدولة، ويملك رواية منقولة عن ترامب نفسه، تؤكد تورط الرئيس الأميركي دون أي لبس.

ويأتي تقرير نيويورك تايمز ليهدد الجهود المتواصلة لمحامي الرئيس ترامب وخاصة ما أعدوه من مطالعات للدفاع عن موقف الرئيس أمام مجلس الشيوخ، خصوصا، وأنه في حال وافق المجلس على استدعاء بولتون للشهادة، فإن ترامب سيكون في مواجهة حرجة مع مستشاره السابق للأمن القومي، ما يعد سابقة في تاريخ الولايات المتحدة.

وقضية أوكرانيا انفجرت بشكل قانوني عندما وجّه مجلس النواب تهما إلى ترامب الشهر الماضي بإساءة استخدام السلطة من خلال محاولته مقايضة الرئيس الأوكراني للقيام بتحقيقات هدفها اتهام بايدن ومسؤولين ديمقراطيين بالتورط في صفقات فساد، مقابل رفع التجميد عن مساعدات عسكرية لكييف.

وفي الوقت الذي شرع فيه فريق الدفاع عن الرئيس في تشييد الدفاعات ضد مزاعم بولتون المحتملة خرج ترامب الاثنين في سلسلة من التغريدات على تويتر ينفي فيها مزاعم مستشاره السابق.

واعتبر ترامب أنه "إذا قال جون بولتون هذا، فإن الأمر فقط لبيع كتابه".

وفي أول رد فعل لهم حيال المستجدات التي طرأت على محاكمة الرئيس قال مديرو الإقالة السبعة في مجلس النواب في بيان مشترك إن رواية بولتون المذكورة "تؤكد ما نعرفه بالفعل" و "تتناقض بشكل مباشر مع رواية" الدفاع التي ادعت أن قرار ترامب بتعليق المساعدات العسكرية يعكس رغبته في مساهمة دول أخرى في هذا الجهد.

قادم من الخلف ومعه ما يدين ترامب

وأضاف المديرون أنه "لا يوجد سبب يمكن الدفاع عنه للانتظار حتى نشر الكتاب"، ذلك أن معلومات بولتون خطيرة وتحدد مسار القضية.

ومن جانبها اعتبرت رئيسة مجلس النواب الديمقراطية نانسي بيلوسي أن التصويت ضد استدعاء الشهود "لا يمكن الدفاع عنه" في ضوء ما ورد في تقرير بولتون.

وبعد ساعات قليلة من نشر أخبار المخطوطة مساء الأحد، ظهر كتاب بولتون متاحًا للطلب المسبق لدى موقع "أمازون".

ويتكون الكتاب من 528 صفحة بعنوان "الغرفة حيث حدث كل شيء" وسيتم طرحه في الأسواق في 17 مارس 2020.

ويبدو أن تقرير بولتون أعاد ترشيح كفة الديمقراطيين حيث باتت مساعيهم للحصول على شهود تتعثر في الأيام الأخيرة، خاصة وأنهم قد لا يجدون العدد الكافي من الجمهوريين للتصويت لصالح استدعاء شهود في القضية.

وأكد الديمقراطيون أن دفاع البيت الأبيض شدد على غياب الشهود عن القضية بحيث سخر محامو ترامب من فراغ هذا الملف، علما أن ترامب نفسه هو من أمر مساعديه بعدم التعاون في هذا التحقيق. وسبق للديمقراطيين أن بذلوا ما في وسعهم للحصول على شهادة بولتون ومولفاني واثنين من كبار مسؤولي ميزانية البيت الأبيض يعتقد أنهم على معرفة مباشرة بابتزاز ترامب لأوكرانيا.

وقد شهد آخرون بأنهم يعتقدون أن الرئيس حجب المساعدات من أجل الضغط على رئيس أوكرانيا فولوديمير زيلينسكي لإجراء تحقيقات ذات دوافع سياسية، لكن هؤلاء الشهود أشاروا إلى آخرين مثل بولتون ومولفاني الذين يعرفون القصة أكثر منهم.

ويرى مراقبون أن مسألة أن يقرر 4 أعضاء من الجمهوريين من مجلس الشيوخ فقط الانضمام إلى المطالبين باستدعاء الشهود، لاسيما جون بولتون، قد يقلب مسار هذه المحاكمة رأسا على عقب.

ويشير هؤلاء إلى الصراعات داخل الحزب الجمهوري ما قد يستدعي مفاوضات داخلية تضمن محافظة الحزب على مسألة الدفاع عن ترامب، لاسيما وأن أي أضرار ستطال الرئيس ستسدد ضربة للحزب العاجز عن الدفع بمرشح من شأنه منافسة مرشح الحزب الديمقراطي.

ولا يستبعد المراقبون حدوث مفاجآت، خصوصا أن ما يرويه بولتون في كتابه يحتاج إلى مصداقية تؤمن تسويقا لمؤلفه.

ويقول هؤلاء إن ترامب حشر القضية في رغبة بولتون ببيع كتابه، وأن بولتون قد يحتاج إلى المضي قدما في اتهاماته على نحو سيحرج مجلس الشيوخ وخصوصا الحزب الجمهوري أمام ناخبيه.